في جسده المشتعل احتجاجاً

بسمة النسور

قصة مأساوية تقشعر لها الأبدان هولا، جرت في شرق العاصمة الأردنية عمّان، حين أقدم رجل أربعيني على إضرام النار في جسده، والقفز من فوق الجسور العشرة، وهو جسر روماني قديم بالغ الارتفاع، حيث استقرت جثّته محطّمة محترقة على إسفلت شارع مزدحم بالسيارات المسرعة. ولم تفلح محاولات إطفاء النيران في جسده المشتعل احتجاجا، والذي أجهز عليه السقوط من ذلك العلو الشاهق. أوردت الأنباء أن الرجل صاحب سوابق، تائب عن ماضيه، يحاول تلقيط رزقه من خلال بيع خضروات وفواكه على «بسطة»، في مخالفة لقوانين أمانة عمّان التي صادرت أجهزتها محتويات هذه البسطة، ما دفع المواطن المُعدم الذي سُدّت في وجهه كل الأبواب إلى اتخاذ قرار الخلاص من حياته المريرة. وذكر مصدر أمني أنه تمت إحالة الوفاة إلى الطب الشرعي وفتح تحقيق في الحادثة، وباشرت الشرطة وجهات الاختصاص التحقيق لمعرفة الملابسات، والوقوف على دوافع عملية الانتحار.

تداول الأردنيون على نطاق واسع فيديوهات التقطها أكثر من شاهد عيان للحادثة المروّعة التي راح ضحيتها رجل في منتصف العمر، وصل إلى مرحلة مطلقة من اليأس والعجز وقلّة الحيلة، ما جعل غريزة البقاء لديه تتضاءل في إسقاط جبري لأبسط قوانين الطبيعة التي جُبلنا عليها، فتساوى الموت عنده مع الحياة، بل اتضح له أن الموت خيار أفضل وأكثر رأفة، في ظل كل الظلم والجور الذي تعرّض له ذلك الرجل الذي قرّر الموت مرّتين، وبطريقتين مختلفتين، تاركيا على رغبته بالتحرّر، مرة وإلى الأبد، من ضغوط شديدة، خضع لها طوال حياته، بحسب أقارب له أفادوا بأنه اختار طريق التوبة وإطعام أولاده رزقا حلالا. ولا يبدو أن مصادرة «البسطة» كانت السبب الحقيقي والوحيد لانتحاره، بل لعلها تراكمات من الغبط والقهر والضغط النفسي، وصلت إلى ذروتها عند لحظة المصادرة، ومصادرة «البسطات» المخالفة إجراء يومي تتخذه الأجهزة الرقابية في أمانة عمّان، في تطبيق حرفي للقانون من دون مراعاة لأحوال الناس المعيشية الصعبة. وغالبا ما تشوبها المزاجية والمحسوبية والإفراط غير المبرّر (إنسانيا على الأقل) في تنفيذ القانون.

أما الذين أشهروا كاميرات هواتفهم النقالة، كي تلتقط تفاصيل اللحظة المثيرة وبثّها عبر مواقع التواصل، وكأنهم حقّقوا إنجازا تاريخيا يُحسدون عليه سعداء، بأنهم ضربوا ضربتهم بسبق صحافي، يحصدون جرّاءه «لايكاتٍ» كثيرة في «فيسبوك»، فإنهم لا يقلون وحشية وظلما، وتنصّلا من حسّ التضامن الإنساني الذي ينبغي أن يميّزنا، عن الحيوانات الضارية، حين تتحلّق حول الفريسة، متأهبة لنهش حصتها، غير آبهة إلا بسد جوع بطونها. من هنا بات من الضروري أن تتضمّن المناهج التعليمية مساقات خاصة بمنظومة أخلاقية، لا بد من تفعيلها لتعليم أبنائنا مفاهيم جديدة بشأن التعاطي مع وسائل التواصل، وكيفية التعبير عن أنفسهم من دون المساس بكرامات الآخرين، وعن أهمية احترام الخصوصية والابتعاد عن الابتذال والفجاجة في نقل المعلومة أو التعبير عن الرأي في مسألة ما. وعلى الجهات الرسمية إخضاع موظفيها إلى دورات مكثفة في الشفقة والعطف والرحمة والتماس الأعذار وتحرّي العدالة قبل تحفيظهم النصوص القانونية الجامدة المحايدة الباردة.

لعلنا نوقف هذا الهدر المجاني لأرواح الناس.

لو أن ذلك الرجل المشتعل احتجاجا وجد يدا حانية تنشله من بؤس معيشته، لو وجد أذنا صاغية لأحزان روحه وتعب قلبه، لما هانت عليه حياته إلى ذلك الحد الفاجع، ولما طاوعه قلبه بترك صغاره يتامى بلا أب ينتظرونه مساء، لو تحقّقت العدالة لهذا المسكين عاثر الحظ، لاكتفى بالتذمّر، بين أولاده، من الحر الشديد، يهجو الحياة قليلا، يشكو لأمرائه ضيق الحال، يحثّها على الصبر، ويطمئنها أن الفرج قادم. غير أن ذلك كله لم يحدث، لأن الرجل ظل وحيدا وعاجزا ومكسورا، فيما نحن نتداول لقطات احتراقه، غافلين عن سقوطنا الأخلاقي المدوي، فيما الكاميرات تتأهب لاقتناص اللقطة المثيرة التالية.

شيّدوا الأسوار... البؤساء يزحفون!

محمود الشيخ

مطلع تسعينيات القرن الماضي، كان انهيار سور برلين رمز نهاية مرحلة وبداية أخرى، وبعد قليل أطلق الرئيس الأميركي، جورج بوش الأب، خطاب «النظام العالمي الجديد»، متخذاً تحطيم الأسوار شعاراً، في السياسة والاقتصاد والثقافة. واليوم تبني اليونان سوراً على حدودها مع تركيا، وتبني تركيا سوراً على حدودها مع إيران، وقبلهما بنت أميركا سوراً بينها وبين المكسيك، و... وهكذا، في سنوات معدودة أصبحت الفوضى كلمة واسعة الانتشار في الخطابين الإعلامي والسياسي العالميين، بعد عقود من البقين الزائف في عولمة، انطلقت متفائلة، ثم انتكست منذرةً بعولمة أكثر انغلاقاً على دوافع عملية الانتحار.

الراجح أن تلك الاستراتيجية خدمت إسرائيل التي استثمرت الأوضاع الحاصلة في العراق وفي سورية، وكذلك صعود النفوذ الإيراني في المنطقة، بحيث أضحت الدولة الأكثر استقراراً وأماناً في الشرق الأوسط، وأيضاً باعتبارها، من وجهة نظر أطراف عديدة، رسمية وشعبية، ليست هي الخطر في المشرق العربي، وإنما إيران في الدرجة الأولى.

على أية حال، تمثلت أيضاً هذه الاستراتيجية التي كان البيت الأبيض قد اعتمدها في عهد الرئيس السابق، باراك أوباما، بالحفاظ على ديمومة الصراع في واقعٍ لا غالب فيه ولا مغلوب، لا من جهة المعارضة ولا من جهة النظام، وبقيت معتمدةً في عهد دونالد ترامب. والظاهر أنها لن تكون معتمدة، على الأرجح، بكامل استراتيجيتها، في عهد الرئيس الحالي جو بايدن، لأنها استنفدت بعد تحقيق أغراضها، في استنزاف الأطراف الأخرى، إلا أن التغير الحاصل في السياسة الأميركية يقتصر، حتى الآن، على الرغبة بالعودة إلى الاتفاق النووي عبر مباحثات فيينا المتعثرة، وعلى تصعيد اللهجة ضد إيران، وعدّها مصدر القلاقل في سورية ولبنان.

وبشأن ما يتعلق بوجود الولايات المتحدة في سورية، تتناقض التصريحات الأميركية المعلنة أخيراً مع ما كان مسؤولون أميركيون عديدون قد أكدوه سابقاً، ومفاده بأن القوات الأميركية باقية في سورية حتى بعد إنهاء تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وإلى حين تحقيق التسوية السياسيّة، وممانعة إعادة الإعمار، وتحقيق نوع من التغيير السياسي، وفقاً لقرار مجلس الأمن 2254، إذ بات التأكيد الآن فقط على دورها في الحرب على «داعش» متجاهلة أدوارها الأخرى، ربما لرغبة كامنة في أن تتابع انسحابها من كامل المناطق المشتعلة، بعد أن مهّدت الطريق فيها لحرائق يصعب إخمادها، كما هو الحال في أفغانستان بعد عشرين عاماً من وجودها ومعاركها فيها، والمبالغ الطائلة التي تذرّعي أنها صرفتها على تدريب جيشٍ وطني تبيّن أنه مجرّد «جيش من ورق».

اللافت أن الولايات المتحدة، في تركيزها على إيران، باعتبارها خطراً يتهدّد مصالحها، ووجودها في المنطقة، باتت تتعاطى مع ذلك من مدخل منعها من الوصول إلى القدرة على إنتاج سلاح نووي، وتحجيم نفوذها خارج حدودها، أي في العراق وسورية ولبنان واليمن، بما في ذلك مليشياتها العسكريّة، والنظر إليها بصفتها أحد مصادر نشوء الجماعات الإرهابية في المنطقة، أي أنها باتت تتصرّف، ولو شكلياً، بناءً على رؤية ترى أن معالجة مشكلات المنطقة، أي فرض الاستقرار في سورية والعراق ولبنان، ومكافحة الإرهاب، لا بُدّ أن تمرّا من باب تقليم أظفار إيران النووية فقط، وإجبارها على تغيير أدوارها، سواء في الملف السوري أو في العراق، وصولاً إلى الحرب اليمنية، وانتهاء بتدجين مليشياتها في لبنان، بما يؤدّي إلى إعادة توزيع جديد للأدوار في المنطقة.

> بنت الولايات المتحدة أدوارها على مصالحها، وهي لن تتأخّر في استكمال خطواتها التي تراها تتوافق معها

بيد أن ذلك لا ينبغي أن ينسينا أن إيران أدّت مهمّتها على أتمّ وجه، في ما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، من وجهة النظر الأميركية (وإسرائيل)، إذ غيّرت فعلياً أولويات المنطقة التي كانت قد اعتادت عليها خلال عقود عديدة، وأعادت تصنيف قضاياها وأنعشت تقسيماتها الدينيّة والطائفية. والملاحَظ أنه في ظل تنامي الخطر الإيراني، لم تعد مواجهة إسرائيل أولوية لدى الأنظمة العربية، بل كادت القضية الفلسطينية ألا تبقى عربية، بعد أن صادرتها إيران ووظّفتها لصالحها، باحتلالها ما يسمّى محور المقاومة والممانعة، وصعود أدواتها اللبنانية، أي مليشيا حزب الله، في لبنان وسورية.

على ذلك، ليس الإعلان عن سياسات أميركية جديدة في المنطقة إلا بمنزلة اعتراف أميركي بانتهاء الدور الحالي الموكل لإيران، من دون أن يعني ذلك إزاحتها من المشهد نهائياً، حيث المطلوب فقط تحجيم دورها وتحديد مساحة حركتها إلى حدودها، الأمر الذي يشكّل مصلحة للولايات المتحدة (ولإسرائيل)، فالولايات المتحدة لا تريد إيران ذات قدرات نووية، ولا إيران التي تستطيع تهديد منابع النفط أو تقويض استقرار دول الخليج العربي، ولا إيران التي تدعم الإرهاب والمليشيات المسلحة، ولا إيران التي يمتد نفوذها من طهران إلى بيروت، مروراً ببغداد ودمشق، ولا إيران التي يمكن أن تنافس المكانة الإقليميّة لإسرائيل.

وفي الأيام الأخيرة من شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2001، بدأ قادة «طالبان» في التواصل مع حامد كرزاي، الذي سيصبح قريباً الرئيس المؤقت لأفغانستان، كانوا يريدون عقد صفقة. وإذا صدّقنا الصحافية الأميركية، اليسا روبن، التي كانت تغطي الحرب في أفغانستان في تلك السنة، فإن الوسطاء كانوا يتنقلون جيئة وذهابا بين كرزاي ومقرّ زعيم طالبان، الملا محمد عمر، في قندهار، بحثا عن طريقة للاستسلام. ويتذكّر بارنيت روبين، الذي عمل مع الفريق السياسي للأمم المتحدة في أفغانستان في ذلك الوقت: «لقد هُزمت طالبان تماما، ولم يكن لديهم مطالب باستثناء العفو». وكان رأي كرزاي أن من شأن قبول استسلام «طالبان» أن يمنع المسلّحين من لعب أي دور مهم في مستقبل أفغانستان ويجنّب هذا البلد الانقسام. ولكنّ وزير الدفاع الأميركي الأسبق، دونالد رامسفيلد، من صقور الليبرالية الجديدة، لم يكن في حالة مزاجية للتوصل إلى اتفاق. كان منتشيا بالنصر وواثقا أن باستطاعته أن يقضي على «طالبان» مرّة وإلى الأبد. وفي مؤتمر صحافي عقده رامسفيلد في نوفمبر/ تشرين الثاني 2001، صاح بصوت هادر أن الولايات المتحدة «لا تميل إلى التفاوض بشأن الاستسلام»، وأن الأميركيين ليسوا مهتمين بترك الملا عمر يمضي أيامه في أي مكان في أفغانستان، بل تريد القبض عليه أو قتله. غير أنها لم تفعل. عاش الملا عمر نحو أربع عشرة سنة، في أفغانستان، وقيل إنه عاش مختبئاً قرب قاعدة أميركية في جنوب أفغانستان حتى وفاته، على عكس ما كان الأميركيون يردّدون من أنه غادر إلى باكستان. ولم تكتف الولايات المتحدة بذلك، بل إنها، كما ستفعل في العراق لاحقاً، لم تستثمر في البنية التحتية والاقتصاد الأفغانيَّين، كما لم تبدأ ببناء مؤسسة عسكرية أفغانية قوية قادرة على الدفاع عن المكاسب التي حقّقها الأفغانيون بعد سقوط «طالبان»، من حرية التعليم والعمل والتنقل والتعبير وتمكين المرأة التي عادت لتصبح محامية وصحافية وقاضية وسياسية وشرطية.

في هذا الوقت، لجأت «طالبان» إلى باكستان، وأعادت تنظيم قواتها ومجالسها في مدينة كويتا ومن ثمّ كراتشي، لتعود بعد سنوات قليلة إلى أفغانستان، بسبب الفراغ الكبير الإداري والضعف الاقتصادي وفساد الحكومة الأفغانية. كانت الحكومة متركّزة في العاصمة كابول، بينما كانت الأقاليم تحت رحمة أمراء الحرب، من حلفاء أميركا، كانوا يقاتلون ويطاردون «القاعدة» وفلول «طالبان» من دون أن تكون لديهم القدرة ليحكموا تلك المناطق، ويحققوا فيها تنمية حقيقية. وما ساعد «طالبان» على العودة أنها، بعد أن رفض رامسفيلد عقد تسوية معها، بقيت تعتبر نفسها الحكومة الأفغانية الشرعية، التي تمّ إسقاطها بواسطة غزو خارجي «كافر»، وبقي جزء من الأفغانيين يشاطرونها هذا الرأي، لأن الحكومة والمجتمع المدني الوليد فشلا في التواصل معهم.

وفي 2003، وجدت إدارة الرئيس بوش نفسها في مستنقع مرعب، حين دخلت العراق وأسقطت الدكتاتور صدّام حسين، وسرعان ما غرقت القوات الأميركية في الدماء، ما تسبّب به أبو مصعب الزرقاوي ومئات الإرهابيين الذين تدفّقوا أفواجا من الحدود السورية والسعودية إلى العراق ليغرقوه في زمن قالح من العفن الطائفي والإرهاب الذي سيؤسس لاحقا لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

ووجدت إدارة الرئيس بوش نفسها مضطرّة لسحب جزء كبير من قواتها واستخباراتها وخبرائها من أفغانستان إلى العراق، ما سمح لحركة طالبان، وقد أعادت التقاط نفاسها، بالتنظيم فلولها، بالعودة إلى أفغانستان. وفي 2006، عادت «طالبان» لتكون قوّة عسكرية لا يُستهان بها، وبدأت توجّه ضربات صاعقة للقوات الأميركية والحكومة الأفغانية. وحين سلّم الرئيس بوش المكتب البيضاوي للرئيس أوباما، كان الأخير يدرك أنه قد بدأ بخسر الحرب هناك، وكان الرأي في دوائر واشنطن أنه لا بدّ من إرسال مزيد من القوّات إلى أفغانستان، لتثبيت أركان الحكومة والدفاع عن القوات الأميركية، على أن ذلك لم يجدِ فتيلا. وبعد سنوات، صار أوباما على ثقة من أنه لا حلّ سياسيا لتلك الحرب، فلا مسلحو حركة طالبان قادرون على الربح ولا القوات الأميركية ستقاومها؟ وإلى أي درجة؟ لأنه بناء على ذلك، يمكننا معرفة مدى وطريقة التعامل الدولي مع إيران لوضعها عند حدّها. وفي ذلك كله، يبدو أن الولايات المتحدة تعيد، في كلّ مرة، جدولة الأولويات حسب ما يتفق والدور الذي ترغب به، وهي فيما يتعلق بسورية لا ترى الخطر إلا من خلال إيران، ما يعني أن وصولها إلى حل مع إيران قد يُلغي أي رغبة أميركية في الوجود في شرقي الفرات، ما يستدعي من القوى التي تتحامى بها إعادة النظر في مصدر قوتها وشرعيته، حتى لا تُصاب بهلع الأفغان وتهاوي الأمل بما بنته على مر سنوات قتالها مع «داعش».

باختصار، على كل من يحتمي بغير شعبه أن يعتبر مما حدث مع الأفغان، والحال ليس بعيداً عن السوريين، فقد بنت الولايات المتحدة أدوارها على مصالحها، وهي لن تتأخّر في استكمال خطواتها التي تراها تتوافق معها، حتى على حساب إسرائيل ربيبتها التاريخية، فكيف عن حلفاء جدد قد تتبدّد مصالحها معهم في حال نفّذ النظام السوري متطلباتها التي مرّرتها عبر وسطاء النظام إليها؟

(كاتبة سورية)

هل يحدُث الانسحاب الأميركي من سورية قريباً؟

سعيرة المسالمة

اتسم الموقف الأميركي من الثورة السوريّة غالباً بعدم الوضوح، والافتقاد إلى الحسم، وترك الصراع الجاري في سورية للقوى الأخرى، روسيا وإيران وتركيا وبعض الدول العربية، إما تعبيراً عن اللامبالاة، لأن سورية لم تكن يوماً في دائرة النفوذ الأميركي المباشر، أو بغرض توريط تلك الأطراف الدولية والإقليمية في هذا البلد، ما أطال أمد الصراع، وزاده تعقيداً، الأمر الذي دفع السوريين، وما زالوا، ثمنه باهظاً.

الراجح أن تلك الاستراتيجية خدمت إسرائيل التي استثمرت الأوضاع الحاصلة في العراق وفي سورية، وكذلك صعود النفوذ الإيراني في المنطقة، بحيث أضحت الدولة الأكثر استقراراً وأماناً في الشرق الأوسط، وأيضاً باعتبارها، من وجهة نظر أطراف عديدة، رسمية وشعبية، ليست هي الخطر في المشرق العربي، وإنما إيران في الدرجة الأولى.

على أية حال، تمثلت أيضاً هذه الاستراتيجية التي كان البيت الأبيض قد اعتمدها في عهد الرئيس السابق، باراك أوباما، بالحفاظ على ديمومة الصراع في واقعٍ لا غالب فيه ولا مغلوب، لا من جهة المعارضة ولا من جهة النظام، وبقيت معتمدةً في عهد دونالد ترامب. والظاهر أنها لن تكون معتمدة، على الأرجح، بكامل استراتيجيتها، في عهد الرئيس الحالي جو بايدن، لأنها استنفدت بعد تحقيق أغراضها، في استنزاف الأطراف الأخرى، إلا أن التغير الحاصل في السياسة الأميركية يقتصر، حتى الآن، على الرغبة بالعودة إلى الاتفاق النووي عبر مباحثات فيينا المتعثرة، وعلى تصعيد اللهجة ضد إيران، وعدّها مصدر القلاقل في سورية ولبنان.

وبشأن ما يتعلق بوجود الولايات المتحدة في سورية، تتناقض التصريحات الأميركية المعلنة أخيراً مع ما كان مسؤولون أميركيون عديدون قد أكدوه سابقاً، ومفاده بأن القوات الأميركية باقية في سورية حتى بعد إنهاء تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وإلى حين تحقيق التسوية السياسيّة، وممانعة إعادة الإعمار، وتحقيق نوع من التغيير السياسي، وفقاً لقرار مجلس الأمن 2254، إذ بات التأكيد الآن فقط على دورها في الحرب على «داعش» متجاهلة أدوارها الأخرى، ربما لرغبة كامنة في أن تتابع انسحابها من كامل المناطق المشتعلة، بعد أن مهّدت الطريق فيها لحرائق يصعب إخمادها، كما هو الحال في أفغانستان بعد عشرين عاماً من وجودها ومعاركها فيها، والمبالغ الطائلة التي تذرّعي أنها صرفتها على تدريب جيشٍ وطني تبيّن أنه مجرّد «جيش من ورق».

اللافت أن الولايات المتحدة، في تركيزها على إيران، باعتبارها خطراً يتهدّد مصالحها، ووجودها في المنطقة، باتت تتعاطى مع ذلك من مدخل منعها من الوصول إلى القدرة على إنتاج سلاح نووي، وتحجيم نفوذها خارج حدودها، أي في العراق وسورية ولبنان واليمن، بما في ذلك مليشياتها العسكريّة، والنظر إليها بصفتها أحد مصادر نشوء الجماعات الإرهابية في المنطقة، أي أنها باتت تتصرّف، ولو شكلياً، بناءً على رؤية ترى أن معالجة مشكلات المنطقة، أي فرض الاستقرار في سورية والعراق ولبنان، ومكافحة الإرهاب، لا بُدّ أن تمرّا من باب تقليم أظفار إيران النووية فقط، وإجبارها على تغيير أدوارها، سواء في الملف السوري أو في العراق، وصولاً إلى الحرب اليمنية، وانتهاء بتدجين مليشياتها في لبنان، بما يؤدّي إلى إعادة توزيع جديد للأدوار في المنطقة.

> بنت الولايات المتحدة أدوارها على مصالحها، وهي لن تتأخّر في استكمال خطواتها التي تراها تتوافق معها

بيد أن ذلك لا ينبغي أن ينسينا أن إيران أدّت مهمّتها على أتمّ وجه، في ما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، من وجهة النظر الأميركية (وإسرائيل)، إذ غيّرت فعلياً أولويات المنطقة التي كانت قد اعتادت عليها خلال عقود عديدة، وأعادت تصنيف قضاياها وأنعشت تقسيماتها الدينيّة والطائفية. والملاحَظ أنه في ظل تنامي الخطر الإيراني، لم تعد مواجهة إسرائيل أولوية لدى الأنظمة العربية، بل كادت القضية الفلسطينية ألا تبقى عربية، بعد أن صادرتها إيران ووظّفتها لصالحها، باحتلالها ما يسمّى محور المقاومة والممانعة، وصعود أدواتها اللبنانية، أي مليشيا حزب الله، في لبنان وسورية.

على ذلك، ليس الإعلان عن سياسات أميركية جديدة في المنطقة إلا بمنزلة اعتراف أميركي بانتهاء الدور الحالي الموكل لإيران، من دون أن يعني ذلك إزاحتها من المشهد نهائياً، حيث المطلوب فقط تحجيم دورها وتحديد مساحة حركتها إلى حدودها، الأمر الذي يشكّل مصلحة للولايات المتحدة (ولإسرائيل)، فالولايات المتحدة لا تريد إيران ذات قدرات نووية، ولا إيران التي تستطيع تهديد منابع النفط أو تقويض استقرار دول الخليج العربي، ولا إيران التي تدعم الإرهاب والمليشيات المسلحة، ولا إيران التي يمتد نفوذها من طهران إلى بيروت، مروراً ببغداد ودمشق، ولا إيران التي يمكن أن تنافس المكانة الإقليميّة لإسرائيل.

وفي الأيام الأخيرة من شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2001، بدأ قادة «طالبان» في التواصل مع حامد كرزاي، الذي سيصبح قريباً الرئيس المؤقت لأفغانستان، كانوا يريدون عقد صفقة. وإذا صدّقنا الصحافية الأميركية، اليسا روبن، التي كانت تغطي الحرب في أفغانستان في تلك السنة، فإن الوسطاء كانوا يتنقلون جيئة وذهابا بين كرزاي ومقرّ زعيم طالبان، الملا محمد عمر، في قندهار، بحثا عن طريقة للاستسلام. ويتذكّر بارنيت روبين، الذي عمل مع الفريق السياسي للأمم المتحدة في أفغانستان في ذلك الوقت: «لقد هُزمت طالبان تماما، ولم يكن لديهم مطالب باستثناء العفو». وكان رأي كرزاي أن من شأن قبول استسلام «طالبان» أن يمنع المسلّحين من لعب أي دور مهم في مستقبل أفغانستان ويجنّب هذا البلد الانقسام. ولكنّ وزير الدفاع الأميركي الأسبق، دونالد رامسفيلد، من صقور الليبرالية الجديدة، لم يكن في حالة مزاجية للتوصل إلى اتفاق. كان منتشيا بالنصر وواثقا أن باستطاعته أن يقضي على «طالبان» مرّة وإلى الأبد. وفي مؤتمر صحافي عقده رامسفيلد في نوفمبر/ تشرين الثاني 2001، صاح بصوت هادر أن الولايات المتحدة «لا تميل إلى التفاوض بشأن الاستسلام»، وأن الأميركيين ليسوا مهتمين بترك الملا عمر يمضي أيامه في أي مكان في أفغانستان، بل تريد القبض عليه أو قتله. غير أنها لم تفعل. عاش الملا عمر نحو أربع عشرة سنة، في أفغانستان، وقيل إنه عاش مختبئاً قرب قاعدة أميركية في جنوب أفغانستان حتى وفاته، على عكس ما كان الأميركيون يردّدون من أنه غادر إلى باكستان. ولم تكتف الولايات المتحدة بذلك، بل إنها، كما ستفعل في العراق لاحقاً، لم تستثمر في البنية التحتية والاقتصاد الأفغانيَّين، كما لم تبدأ ببناء مؤسسة عسكرية أفغانية قوية قادرة على الدفاع عن المكاسب التي حقّقها الأفغانيون بعد سقوط «طالبان»، من حرية التعليم والعمل والتنقل والتعبير وتمكين المرأة التي عادت لتصبح محامية وصحافية وقاضية وسياسية وشرطية.

في هذا الوقت، لجأت «طالبان» إلى باكستان، وأعادت تنظيم قواتها ومجالسها في مدينة كويتا ومن ثمّ كراتشي، لتعود بعد سنوات قليلة إلى أفغانستان، بسبب الفراغ الكبير الإداري والضعف الاقتصادي وفساد الحكومة الأفغانية. كانت الحكومة متركّزة في العاصمة كابول، بينما كانت الأقاليم تحت رحمة أمراء الحرب، من حلفاء أميركا، كانوا يقاتلون ويطاردون «القاعدة» وفلول «طالبان» من دون أن تكون لديهم القدرة ليحكموا تلك المناطق، ويحققوا فيها تنمية حقيقية. وما ساعد «طالبان» على العودة أنها، بعد أن رفض رامسفيلد عقد تسوية معها، بقيت تعتبر نفسها الحكومة الأفغانية الشرعية، التي تمّ إسقاطها بواسطة غزو خارجي «كافر»، وبقي جزء من الأفغانيين يشاطرونها هذا الرأي، لأن الحكومة والمجتمع المدني الوليد فشلا في التواصل معهم.

وفي 2003، وجدت إدارة الرئيس بوش نفسها في مستنقع مرعب، حين دخلت العراق وأسقطت الدكتاتور صدّام حسين، وسرعان ما غرقت القوات الأميركية في الدماء، ما تسبّب به أبو مصعب الزرقاوي ومئات الإرهابيين الذين تدفّقوا أفواجا من الحدود السورية والسعودية إلى العراق ليغرقوه في زمن قالح من العفن الطائفي والإرهاب الذي سيؤسس لاحقا لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

ووجدت إدارة الرئيس بوش نفسها مضطرّة لسحب جزء كبير من قواتها واستخباراتها وخبرائها من أفغانستان إلى العراق، ما سمح لحركة طالبان، وقد أعادت التقاط نفاسها، بالتنظيم فلولها، بالعودة إلى أفغانستان. وفي 2006، عادت «طالبان» لتكون قوّة عسكرية لا يُستهان بها، وبدأت توجّه ضربات صاعقة للقوات الأميركية والحكومة الأفغانية. وحين سلّم الرئيس بوش المكتب البيضاوي للرئيس أوباما، كان الأخير يدرك أنه قد بدأ بخسر الحرب هناك، وكان الرأي في دوائر واشنطن أنه لا بدّ من إرسال مزيد من القوّات إلى أفغانستان، لتثبيت أركان الحكومة والدفاع عن القوات الأميركية، على أن ذلك لم يجدِ فتيلا. وبعد سنوات، صار أوباما على ثقة من أنه لا حلّ سياسيا لتلك الحرب، فلا مسلحو حركة طالبان قادرون على الربح ولا القوات الأميركية قادرة على إلحاق هزيمة كاملة بهم.

وجاء الرئيس دونالد ترامب بالعابه البهلوانية المعروفة، فبدأ مفاوضات مباشرة مع «طالبان» في الدوحة، من دون أن يشرك مع الطرفين الحكومة الأفغانية، فبدأ بذلك وكأن الولايات المتحدة قوّة احتلال تتفاوض مع قوّة تحرّر وطنية. واعلن ترامب أنه سيسحب قواته من أفغانستان بحلول مايو/ أيار الماضي. ثمّ جاء الرئيس جو بايدن، وفي جعبته قرار بسحب كل جيوشه من العالم، وإعادتهم إلى أرض الوطن.

لقد ارتكب الأميركيون في أفغانستان الخطأ نفسه الذي ارتكبوه في فيتنام سابقا وفي العراق لاحقا. أهملوا التنمية والوظائف، ودعموا جزءا من الأمّة في مواجهة جزء آخر، ولم يبنوا جيشا قويا يدافع عن المكتسبات التي حقّقها الشعب من الانتصار الأول في المعارك الأولى، وغضّوا الطرف عن الفساد الذي استشرى في الحكومة، فكان طبيعيا أن تعود «طالبان» إلى الساحة، وأن تحقّق انتصارات عسكرية، وأن يتقبلها بعض الأفغان بترحاب، وقد عانوا إهمال الحكومة لهم. وكان طبيعيا أيضا أن ينهزم الجيش الأفغاني شرّ هزيمة، وأن ينسحب بدون قتال، طالما السلامة وتاركا وراءه كلّ الأسلحة التي قدّمها له الأميركيون، بعد أن أحسّ، ومعه المدنيون، أن الرئيس بايدن قد غدر بهم، وسحب قوّاته من دون أن يتأكد من أنه يترك البلاد في أيد أمينة.

لا أعرف إدارة أمهر من الإدارات الأميركية المتعاقبة في تحويل الانتصارات إلى هزائم، وفي تقويض الفرص الكبيرة. حين وصل الأميركيون إلى أفغانستان استقبلهم الأفغانيون استقبال الفاتحين، وكان في وسعهم الاستفادة من ذلك لبناء دولة عصرية ديمقراطية، وشاملة كلّ أبنائها، ولكنهم انفقوا هذا الرأسمال بسرعة باتخاذ قرارات طائشة، وبدعم أشخاص فاسدين في الحكم. ولئن ذكّر ذلك بشيء، فإنه يذكّر بالفرصة التاريخية التي فوّتها الرئيس أوباما على نفسه وعلى الولايات المتّحدة، حين رفض أن يتدخّل بفاعلية في الحدث السوري، وأن يسهم في تحويل سورية إلى دولة ديمقراطية معاصرة تكون صديقة للغرب وراغبة في السلام، ومستوعبة كلّ السوريين، بدلاً من ذلك، ظلّ يؤجّل اتخاذ موقف شجاع وحاسم إلى أن ذهبت سورية إلى مستنقع الدم والفساد والتقسيم والتطرّف.

(كاتب سوري في واشنطن)

ما الذي جرى تماماً في أفغانستان؟

وائل السواح

منذ الحرب الكونية الأخيرة، ربحت الولايات المتحدة كلّ معركة خاضتها، ولكنها خسرت كلّ الحروب. حرّرت القوة العسكرية الأميركية الكويت من الاحتلال العراقي (1991)، وأطاحت حركة طالبان في أفغانستان (2001) والدكتاتور العراقي صدّام حسين (2003) وقتلت أسامة بن لادن (2011)، ولكنها خسرت الحرب في فيتنام أمام الشيوعيين، وأهدت العراق إلى الإيرانيين على طبق من فضّة، وخسرت حربها الأخلاقية في سجن غوانتانامو، ثمّ أعادت أفغانستان إلى راديكالية حركة طالبان الذين منعوا التعليم والغوا العقول وحظروا الإعلام ورجموا النساء.

وحين قال الرئيس الأميركي السابق، باراك أوباما، مخاطبا قدامى المحاربين الأميركيين في فيتنام في عام 2011: «دعونا نتذكّر أنكم ربحتم كلّ معركة كبرى في تلك الحرب. كلّ واحدة» كان صادقا في ذلك، فقد ربحت الولايات المتحدة بالفعل كلّ المعارك الكبرى في فيتنام، بما في ذلك معركة تيت الشهيرة التي بدا أن الشيوعيين كانوا سيحققون الربح فيها. ولكن كان على الرئيس أوباما أن يضيف: «ومع ذلك خسرنا تلك الحرب».

الكارثة الكبرى التي وقعت في أفغانستان قبل أيام جديرةٌ بأن نتوقف عندها مليا، ونتأمّل الأسباب التي أدّت إليها. بعد هجمات 11 سبتمبر/ أيلول 2001، لوّح مقاتلو «طالبان» ببنادق الكلاشينكوف، وهزّوا قبضاتهم في الهواء ابتهاجا بغزوة نيويورك. وحين أرسلت إدارة الرئيس جورج بوش تحذيرا جادّا لهم لتسليم أسامة بن لادن، أو بغامرون فتقصف بلادهم «قطعا صغيرة»، رفضوا ذلك بتبجّح. ثم سرعان ما تلاشى التبجّح بمجرّد أن بدأت القنابل الأميركية في السقوط. في غضون أسابيع قليلة، فرّ عديدون من عناصر «طالبان» من العاصمة كابول، مذعورين من أزيز طائرات B-52 المعلّقة. وسرعان ما أصبحوا قوة مستنفدة، متبعثرين عبر المنحدرات الجبلية القاحلة في أفغانستان.

وفي الأيام الأخيرة من شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2001، بدأ قادة «طالبان» في التواصل مع حامد كرزاي، الذي سيصبح قريباً الرئيس المؤقت لأفغانستان، كانوا يريدون عقد صفقة. وإذا صدّقنا الصحافية الأميركية، اليسا روبن، التي كانت تغطي الحرب في أفغانستان في تلك السنة، فإن الوسطاء كانوا يتنقلون جيئة وذهابا بين كرزاي ومقرّ زعيم طالبان، الملا محمد عمر، في قندهار، بحثا عن طريقة للاستسلام. ويتذكّر بارنيت روبين، الذي عمل مع الفريق السياسي للأمم المتحدة في أفغانستان في ذلك الوقت: «لقد هُزمت طالبان تماما، ولم يكن لديهم مطالب باستثناء العفو». وكان رأي كرزاي أن من شأن قبول استسلام «طالبان» أن يمنع المسلّحين من لعب أي دور مهم في مستقبل أفغانستان ويجنّب هذا البلد الانقسام. ولكنّ وزير الدفاع الأميركي الأسبق، دونالد رامسفيلد، من صقور الليبرالية الجديدة، لم يكن في حالة مزاجية للتوصل إلى اتفاق. كان منتشيا بالنصر وواثقا أن باستطاعته أن يقضي على «طالبان» مرّة وإلى الأبد. وفي مؤتمر صحافي عقده رامسفيلد في نوفمبر/ تشرين الثاني 2001، صاح بصوت هادر أن الولايات المتحدة «لا تميل إلى التفاوض بشأن الاستسلام»، وأن الأميركيين ليسوا مهتمين بترك الملا عمر يمضي أيامه في أي مكان في أفغانستان، بل تريد القبض عليه أو قتله. غير أنها لم تفعل. عاش الملا عمر نحو أربع عشرة سنة، في أفغانستان، وقيل إنه عاش مختبئاً قرب قاعدة أميركية في جنوب أفغانستان حتى وفاته، على عكس ما كان الأميركيون يردّدون من أنه غادر إلى باكستان. ولم تكتف الولايات المتحدة بذلك، بل إنها، كما ستفعل في العراق لاحقاً، لم تستثمر في البنية التحتية والاقتصاد الأفغانيَّين، كما لم تبدأ ببناء مؤسسة عسكرية أفغانية قوية قادرة على الدفاع عن المكاسب التي حقّقها الأفغانيون بعد سقوط «طالبان»، من حرية التعليم والعمل والتنقل والتعبير وتمكين المرأة التي عادت لتصبح محامية وصحافية وقاضية وسياسية وشرطية.

في هذا الوقت، لجأت «طالبان» إلى باكستان، وأعادت تنظيم قواتها ومجالسها في مدينة كويتا ومن ثمّ كراتشي، لتعود بعد سنوات قليلة إلى أفغانستان، بسبب الفراغ الكبير الإداري والضعف الاقتصادي وفساد الحكومة الأفغانية. كانت الحكومة متركّزة في العاصمة كابول، بينما كانت الأقاليم تحت رحمة أمراء الحرب، من حلفاء أميركا، كانوا يقاتلون ويطاردون «القاعدة» وفلول «طالبان» من دون أن تكون لديهم القدرة ليحكموا تلك الم

عقلنة الزمان... والتاريخ

خالد الجبر

كان أستاذنا المرحوم هاشم ياغي يُوجز الثّورة الكبرى الّتي أحدثها الإسلام في الحياة العربيّة بالقول: «الإسلام فتَحَ للعربيّ في المكان، فأخرجه من جزيرة العرب؛ ليرى الأمم الأُخرى وحضاراتها ونُظمها في المعيشة والاجتماع والفنّ، وفتَحَ له في الزّمان حين قرّر له أنّ ثمّة حياة أُخرى تعقب الموت. هكذا انطلق العقلُ العربيّ من عقال المكان؛ فاتّسعت الدّنيا أمامه، ومن عقال الزّمان؛ فأصبح الموت عنده بداية لحياة جديدة».

ليس هذا وحدَه، بالتأكيد، ما أنتجته المفاهيم الجديدة في حياة العربيّ حينها، لكنّه جسّد أفقًا لحركته واسعًا، وغيّر نظرته إلى الكون من حوله، وإلى نفسه أيضًا. وهذا تحديدًا أهمّ مُقتضيات التّحوّل في أنماط التّفكير السّائدة على المستوى الجَمْعيّ، والفرديّ أيضًا. بذَيْنِكَ معًا: الفَتْح في المكان، والفَتْح في الزّمان، انتهت النّظرة إلى الموت بصفته «مُفْسِدًا للحياة» كما قال شاعرُهم: «لَقَدْ أَفْسَدَ المَوْتُ الحَيَاةَ، وقَدْ أَتَى / عَلَى يَوْمِهِ عِلْقٌ إِلَيَّ، حَبِيبُ». وداعيًا إلى الامتلاء حدَّ الغرق بمُتَعِها ولذّاتها في مواجهة الفناء؛ أي: ذهبت حتميّة الفناء الكلّيّ إلى غير رجعة، وانفتح التّفكير على المستقبل المفتوح بلا حدود حدَّ الخُلود. وقد لا نملك تفسيرًا مقاصديًا سوى هذا للحديث الشّريف (مسند أحمد، ط: الرسالة: 20/ 251): «إِنْ قَامَتْ عَلَى أَحَدِكُمُ القِيَامَةُ، وَفِي يَدِهِ فَسِيلَةٌ، فَلْيَغْرِسْهَا».

يتراءى المشهدُ العربيّ كُتلة صمّاء عصيّةً على الاختراق نحو هذَين الأُفقين: المكانيّ، والزّمانيّ، إلّا برؤيةٍ ضيّقة تحاصرها: القُطْريّة، والطّائفيّة، والمذهبيّة، والإثنيّة، والعشائريّة، والحَمائليّة، والحزبيّة، والتّشريقُ والتّغريب، حائلةً دون تحقّق أمّة العرب، مع أنّ نبضَ الشّعب والشّارع ميّال إلى نبذ كلّ ما من شأنه أن يُعيق تحقّقها. وإلّا بالتّهجير والتّشتيت القسْريّين، والهجرة والاغتراب الاختياريّين في الظّاهر الجَبْريّين في الواقع بحثًا عن فرص الحياة. وإلّا في فورات الغضب الّتي نشهدُها بين الحين والآخر، حين تُمسّ الصّدوع الاجتماعيّة والخطوط الحُمر والزُّرق، فترى الوقوفَ في خنادق الانتصار للذوات المصطنَعة المتخيَّلة بين شعب وجاره، أو مكوّن اجتماعيّ وآخر في البلد نفسه، بسبب نزاع حدوديّ، أو خلاف بين حُكْمَين، وحتّى بسبب لعبة كرة قدَم بين فريقين. وفي هذا لا تكاد النُّخب تختلف عن الشّعبويّات.

لكنّ أخطر ما أصاب العقليّة العربيّة، وارتهنها تمامًا، هو رزوحُها تحت أثقال الماضي، بكلّ ما فيه، وتخيُّلها الرّاسخ أنّ الماضي بكلّه خيرٌ من المستقبل بكلّه، وأنّه لم يكن، والأدهى لَمْ يَعُد) بالإمكان أحسنُ ممّا كان. فكرتان متخيَّلتان راسختان، أولاهما تسبّب انفصامًا عن الحاضر (المتغيّر دائمًا بالمناسبة، فهو في كلّ لحظة جديدة حاضر) الّذي لا شيء فيه يُقارَن بالماضي إلّا بوصفِ «أسوأ»، والأُخرى تسوّغ كلّ ما في الماضي بعقليّة تبريريّة تجميليّة تبحث دائمًا عن المعاذير لكلّ الماضي بمن فيه، وبما فيه. هكذا، أصبح الماضي هو الكتلة الصّمّاء الصّلبة الّتي تحول تمامًا دون أيّ مستقبل، بل حتّى تطلّع إليه. وهكذا، انغلقت العقليّة العربيّة عن أيّ ممارسة عقلانيّة نقديّة للماضي، بكلّ من فيه، وبكلّ ما فيه، وصار النّظر فيه، حَسْبُ، لتكريسِه وتقديسِه وإعادة تأسيسِه وإنتاجِه في الحاضر، بصفته المنجاة الوحيدةَ الممكنة من راهنٍ سيّئ، ومستقبلٍ سيزداد سوءًا (بالتأكيد وفْق هذه النّظرة).

لكن، تعودُ إلى تلك «الفَسِيلَة» من جديد، وتجدُ الفكرة الّتي تؤشّرها غايةً في الاختلاف مع هذا الانغلاق والانكفاء الصُّلبَين. وتعود إلى مثل قول عليّ بن أبي طالب: «لا تُكرهوا أولادكم على أخلاقكم؛ فإنّهم خُلِقوا لزمانٍ غير زمانِكم»، وإلى مثل قول أبي إسحاق الغَزّيّ: «مَا مَضَى فَاتَ، وَالمُؤَمَّلُ غَيْبٌ/ وَلَكَ السَّاعَةُ الَّتِي أَنْتَ فِيهَا»، وكثير غير هذا، فتجد أهل هذا «الماضي» كانوا مختلفين تمامًا في نظرتهم إلى وجودهم، وإلى أنفسهم، وإلى الحياة من حولهم. كانت حركتُهم في الواقع تسعى أمامًا، وإذا ما التفتَتْ خلفَها فإنّما لتتأمّل وتنتقد، وتُعيد تأسيس نفسها في الواقع وفق مقتضيات حاضرها ومعطياته، غيرَ منبتّةٍ من قيمها العُليا وأخلاقها.

اعتياصُ الحاضر، وانسداد آفاقه، يبدوان مترتّبين على هذا الانغلاق، وذلك الانكفاء، أكثر من ترتّبهما على أيّ شيء آخر. ثمّة كُتلة شديدة الصّلابة، وضخمة جدًا، تقف سدًا منيعًا أينما التفتَّ، والحاجة الحقيقيّة للتّغيُّر (قبل التّغيير) تبدأ من هنا؛ من تحوّل وجهة التّفكير من الماضي إلى الحاضر والمستقبل، ووجهة الانشغال كذلك، بدلًا من «لا بُدّ من العودة إلى الماضي؛ لنكون قادرين على عيش الحاضر والمستقبل». وهذا يحتاج تأسيسًا إلى الانفتاح على هذين بكلّ شجاعة وجرأة، كما الانفتاح على الماضي بكلّ شجاعة وجُرأة بعقل نقديّ واعٍ قادرٍ على تلمُّس كلّ ما هو مُشرق فيه، وتبيُّنِ كلّ مُظْلِم فيه أيضًا.

وليست البُغية إلى رصد مساوئ الماضي بكلّ ما فيه، والتّنافس في تسجيلها ونشرها، والتّسابُق على تشويهه وطمسه، إنّما في الانعتاق من كلّ ظلاله الثّقيلة الوطأة على الحاضر، وهي ظلالٌ تاريخيّة؛ نشأت في التّاريخ في ظروفها الخاصّة، وبين أُناس عاشوا في التّاريخ في ظروفهم ووفق معطيات عصورهم، والعصبيّة والطّائفيّة والمذهبيّة والمناطقيّة والعشائريّة جزءٌ من تلك الظّلال الثّقيلة، وهي مرفوضةٌ دينًا كما هي مرفوضة بحسب مقتضيات الحاضر.

هذه الشّروخ الّتي أحدثتها الخلافات السّياسيّة والقبائليّة والمناطقيّة في الماضي ستظلّ حجرَ العثرة الأكبر، المانعَ من تحقّق أمّة العرب حتّى بمفهومها الثّقافيّ.

> أخطر ما أصاب العقليّة العربيّة، وارتهنها تماماً، رزوحُها تحت أثقال الماضي، بكلّ ما فيه، وتخيُّلها الرّاسخ أنّ الماضي بكلّه خيرٌ من المستقبل بكلّه

ليس بالضّرورة أن نكون حداثيّين، فنقطع مع تاريخنا وتراثنا كما فعلت أممٌ أُخرى؛ لكي نحقّق وجودنا ونسعى إلى مشاركة أمم الدّنيا شيئًا من البناء الحضاريّ المدنيّ الإنسانيّ، ولكن لا ينبغي لنا، بالضّرورة أيضًا، أن نكون ماضويّين فنقطع مع حاضرنا ومستقبلنا. في الحالين، سنفقد جوهرًا مهمًا، وفي كلتيهما أيضًا سيظلّ هذا (الاغتراب/ الانفصام غير الحضاريّ) ملازمًا لنا في صيغتنا الجمعيّة، حتّى وإن تفلّت منه أفراد هنا، أو مؤسّساتٌ هناك.

وما نحنُ بصَدَدِه يحتاجُ إلى جهدٍ كثير، وفَيضٍ من العمل والتّخطيط الدّائبين، على مستوياتٍ كثيرة؛ من التّعليم إلى الإعلام، ومن البُحوث والدّراسات إلى التّربية، ومن المنتديات والمؤسّسات إلى المجالس والدّيوانيّات. لكنّ الخطوة الأولى تكمنُ في مواجهةِ الأفكار التّبريريّة التّجميليّة، الرّافضة كلّ حركةٍ واعية للعقل النّاقد، الّتي لا تنفكُّ تلجأ إلى الاتّهام بالمُروق، والزّندقة، والهرطقة، والانتماء إلى الآخر كائنًا من كان، والتّخريب والتّغريب الثّقافيّين. وهي أفكار تعمل، عن وعي، أو جهل، أو غباء، على تكريس تخلُّف الأمّة وتفكُّكِها وتناحُرها، وفقدانِها بالتّدريج طاقاتِها الكامنةَ اللّازمة لتحقُّقها بالفعل. بهذا الفهم، يمكن التّمييز بين اتّجاهين نقيضَين؛ أوّلهما يسعى إلى نقل الأمّة من مرحلة العيش الخياليّ الواهم في الماضي؛ لأنّه مستحيلُ التّحقُّق أصلًا، ويُخالف كلّ منطق عقلانيّ، ولأنّه كان خضعَ لظُروفٍ موضوعيّةٍ وأشراطٍ اجتماعيّة ودَوليّة وبيئيّة وثقافيّة ساعدَت على تحقيقِه، إلى مرحلة العيش في الحاضر المتحقّق، والسّعي إلى المستقبل الّذي تتحقّق فيه الأمّة واقعًا، بوضع ذلك/ هذا الماضي (الممتدّ أصلًا فينا) أمام العقل النّاقد؛ ليدرسه ويستخلصَ منه العِبر، ويمارسَ في حقّه حركة نقديّة عميقةً تكشفُ عن اختلالاته، كما تُبين مواطن القوّة والتّنوير فيه. والآخر الّذي يسعى لتكريس «أَحَدِيَّة» الماضي، بصفته المِثال الّذي تنبغي العودةُ إليه، واستعادتُه واستحضارُه في الحاضر، ورفض كلّ تفكير أو توجّه خارج هذا المِثال. أوّلهما يتقبّل الكُلّ، ولا يستثني من هذا الكُلّ أحدًا، ولا يمارسُ أيّ شكلٍ من الإقصاء والتّهميش والرّمي بكلّ صنوف الاتّهامات، والآخرُ غارقٌ في الأُحاديّة والطُّهريّة، ولا يتقبّل شيئًا خارجَه. أوّلهما يسعى إلى توسيع الباب ليدخُل منه الجميع بصفة ذلك حقًا للجميع، والآخرُ يملكُ مفتاحَ البابِ، فلا يُدخلُ في الدّار إلّا مَن كانَ مِنه.

(كاتب من الأردن)

في طبائع السلطوية الجديدة والاستعصاء الديمقراطي

محمد أبو الغيط

يقدّم أستاذ العلوم السياسية، عمرو حمزاوي، في كتابه «طبائع السلطوية الجديدة: السياسة في بر مصر بين 2013 و2019»، قراءة توثيقية وتحليلية لكيفية استعادة النظام المصري بنيته الصلبة، بعد التراجع الكبير الذي أصابه إثر ثورة يناير 2011. يبدأ في المقدمة بنقاش دور العلوم السياسية التي يرى أنها لا تحمل في جعبتها إجابات قاطعة على أسئلةٍ حتمية استمرار أنظمة سلطوية بعينها أو انهيارها، فنماذج دول شرق أوروبا تتناقض مع مصير يوغوسلافيا، على الرغم من اشتراكها في العوامل نفسها. وكذلك لا يكفي تفسير غياب التراث المؤسسي، كعدم نشأة ملكية دستورية بعد القيصرية الروسية، لأن دولا أخرى، مثل ألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية، وصلت إلى الديمقراطية من دون ماض رأسمالي أو ديمقراطي عريق.

على الرغم من هذه الإشكالات، يعلن حمزاوي انحيازه الواضح لـ «تشريح السلطوية كواجب أخلاقي وأكاديمي لدارسي العلوم السياسية». ويكتب «ليس دور العلوم السياسية أن تقدّم النصح إلى الحكام، بل أن تكشف حقائق الحكم ومناحي العدل والظلم في إدارة شؤون الناس وأنماط توزيع القوة التي تصنع الفوارق».

وتحت عنوان «الاشتباك مع الاستبداد دون إطالة أمده»، ينتقد حمزاوي بشدة ما يقدمه بعض دارسي العلوم السياسية من أطروحات لإصلاح النظم الديكتاتورية من داخلها، من دون التزام مبدئي بالدفاع عن حرّيات المواطن وحقوقه التي تتضمن محاسبة الحكام وتداول السلطة. من دون ذلك، تصير أحاديث الإصلاح بمثابة واجهة فكرية تؤدّي إلى «طبعنة الاستبداد». من هنا يحدّد حمزاوي بوضوح معسكره: «أكتب من موقع الخصومة مع الحكم الراهن في مصر..»، لكنه يؤكد أنه، كما يُشرّح أدوات النظام المصري القمعية، يبحث أيضا في التقليل من غلوائه السلطوي ومساحات الإصلاح الممكنة وآلياتها.

بعد شرحه أن النظام المصري سلطوي وليس شموليا بتعريف حنا أرندت، يقدم حمزاوي، في الفصل الأول، شرحاً مفصلاً لما يسمّيه «صندوق عدة» النظم السلطوية الذي تم استخدامه منذ إسبانيا الثلاثينيات، وبرازيل الستينيات، إلى الصين، وروسيا بوتين، وأغلب الدول العربية اليوم، وحتى دول تحتفظ بالإجراءات الديمقراطية، لكنها تنجرف بسرعة في اتجاهاتٍ سلطويةٍ مثل المجر وتركيا.

يختار كل نظام من الصندوق نفسه ما يتآلف مع ظروفه وحاجته. وفي الحالة المصرية تشمل العدة: الخطاب الشعبوي برافديه، الوطني والديني، وتقديس حكم الفرد البطل المخلص، تغلغل المكون الأمني في الحكم المدني «الأمنوقراطية»، احتكار المعلومات وإخفاء الحقائق، وتسفيه السياسة عبر تشويه المعارضين وإبراز عجز المدنيين، وصولاً إلى ظاهرة «التباهي بالاستبداد». فقد وصلت الأنظمة السلطوية إلى إدراك أن أحاديث حقوق الإنسان الصادرة من دوائر أممية وغربية هي واقعا محدودة الفاعلية ومزدوجة المعايير، وهكذا أصبح ممكنا المجاهرة بالعداء للفكرة الديمقراطية، كما في تصريحات الرئيس المصري عن أولوية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أو مطالبته العالم بإعادة النظر في مفاهيم الحريات وإدراك أن ما يصلح للغرب لا يصلح لنا.

أخطر ما تؤدي له هذه «العدّة» تشويه الوعي الشعبي الجمعي، حيث تتم صناعة «المواطن العاشق للقمع». ويتورط في ذلك من يسميهم حمزاوي «فاوستيي الاستبداد» (نسبة لفاوست الذي باع روحه للشيطان، في مسرحية الألماني غوته)، ويعرّفهم بأنهم «بين ضالع في التمكين للسلطوية يتباهى بحكم الفرد، وبين غارق في دعم سلطوية بديلة ذات رداء ديني زائف، يزعم متهافتاً احتكارها للحقيقة المطلقة وحمله هو لصكوك النقاء الثوري، وبين متورّط في معايير مزدوجة تجعله يتبنى الشيء ونقيضه، وتعجزه دوماً عن مغادرة السرب، أي سرب».

وعلى الرغم من اختلاف أيديولوجياتهم، إلا أنهم يتشابهون بشدّة، فكلهم «يغيّبون العقل، يمتهنون المعلومة، يذبحون فضيلتي التفكير النقدي والتسامح على محراب الرأي الواحد». وفي هذا السياق، يكرّر حمزاوي، في عدة مواضع من الكتاب، انتقادات حادّة للقوى الليبرالية واليسارية المصرية، التي أيّدت غالبيتها إطاحة التجربة الديمقراطية الوليدة، وتواطأت على الصمت على الانتهاكات. ينفي عنهم صفة «الديمقراطي الحقيقي»، ويلومهم على «تشويه العلمانية»، ويرى أن خطيئتهم الكبرى لا تقلّ عن خطايا فترة حكم جماعة الإخوان المسلمين «حين عصفوا بمنطق الدولة بتكريس ثنائية الرئيس المنتخب والجماعة المغلقة المستأثرة بالأمر، وانقلبوا على قاعدة التوافق الوطني وتناسوا أولوياتها لإدارة التحول الديمقراطي، وورّطوا مصر في صراعات هويةٍ شكّلت حاضنة للاستقطاب المجتمعي».

يقدم الفصل الثاني من الكتاب توثيقا مطولاً لآليات «التطويع السلطوي للدستور والقانون»، حيث تشترك الدول السلطوية في التفنن في تحويل ممارساتها لأطر قانونية. ويستعرض هنا تفصيليا ترسانة القوانين المصرية التي صُممت لتفكيك كل مكتسبات التجربة الديمقراطية القصيرة، مثل قوانين التظاهر، الكيانات الإرهابية، الجرائم الإلكترونية، تنظيم العمل النقابي، القيادات الجامعية، تنظيم الصحافة والإعلام، وتم تتويج ذلك بحالة الطوارئ الممتدة، ثم بالتعديلات الدستورية التي مدّدت فترة حكم الرئيس، وأحكمت سيطرة رأس السلطة التنفيذية على القضاء والأجهزة الرقابية.

ثم ينتقل في الفصل الثالث إلى توثيق «الحراك المجتمعي الجديد»، وعبر سرد معلوماتي مكثف حافل بالأرقام والتواريخ، يوثّق، عبر السنوات، تطوّر محاولات المقاومة من الأحزاب، والنقابات، والعمال، والمنظمات الحقوقية، و«مبادرات القضية الواحدة»، وحراك طلاب الجامعات، فضلا عن حراك الشارع العفوي. وقد تحققت نجاحات جزئية، كانتزاع نقابة الأطباء، أو الحراكات العمالية، أو احتجاجات عفوية، بعض المكاسب، وهي كلها خطوات «لا تهز العرش» لكنها تساهم في استعادة المجال العام. وفي الفصل نفسه، تم تخصيص عنوان لتحليل جولة الاحتجاجات ضد اتفاق تسليم جزيرتي تيران وصنافير، حيث يعود حمزاوي إلى طرح رأيه المثير للجدل في الأوساط المعارضة المصرية، طرح مقولات شعبوية، مثل التظاهر تحت شعار «جمعة الأرض عرض»، بدلا من الاقتصار على الخطاب الديمقراطي. يعترف حمزاوي بأن هذا الحراك حقق نجاحا لافتا في البداية، ووجدت السلطة نفسها للمرة الأولى منذ 2013 تحت ضغوط شعبية حقيقية، واهتزّت صورتها محتكرة الوطنية، إلا أن الطبيعة الشعبوية لحراك «تيران وصنافير» صنعت أيضاً أزمته. لم ينته بسبب القمع فقط، بل أيضا لأن لدى السلطوية دوماً من المقولات الشعبوية المضادّة، ومن الفرص المتكررة لطرحها على الرأي العام، ما يمكّنها تدريجياً من صرف الناس عن معارضيها على أرضيتها. يحذّر حمزاوي من أن منازعة السلطوية شعبوياً تنحرف بمقاومتها بعيداً عن الحقوق والحريات، بل أيضا عن ملفات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القادرة وحدها على توفير حاضنةٍ شعبيةٍ مستدامة للحراك الاحتجاجي.

يبحر الفصل الرابع من الكتاب عميقا في السياقات التاريخية والإقليمية لتشكّل «جمهورية الخوف» في مصر، وهي التي لم تعرف منذ الخمسينيات سوى «التعامل التأجيلي مع بناء الديمقراطية»، حيث دائماً يفرض الحاكم الفرد على مواطنيه المقايضة الزائفة، الخبز والأمن نظير الحرية. وتارة ثانية بترويج مقولات عدم جاهزية البلاد للديمقراطية. وتارة ثالثة بمقولات التخويف: إما أنا أو الفوضى.

لم تعرف مصر منذ الخمسينيات إلا اقتناع الحاكم الفرد بقدرته على «الإنجاز»، من دون مؤسسات منتخبة، والنتيجة طغيان ظواهر مثل سطوة الفردية على أداء المؤسسات، والمحدودية البالغة لأدوات الرقابة على شاغلي المنصب العام. ولكن هذا ليس تفسيراً كافياً للسؤال التقليدي عن سبب «الاستعصاء الديمقراطي» في العالم العربي، بعدما ثبت للشعوب أن الأنظمة «فاشلة تنموياً» في أغلبها، أي أنها لم تحقق جانبها من المقايضة المزعومة. ويعتبر حمزاوي أن العوامل الرئيسية داخلية، لا خارجية، ويفسّرها بسماتٍ عربيةٍ مميزة، أولها أن النخب الأمنية لا يقتصر دورها على القمع والتشويه للمعارضين، بل يمتد إلى الإدارة المباشرة للأجهزة البيروقراطية والمحلية، وهو ما أدّى إلى بلورة شبكة شاملة ونافذة للإدارة الأمنية للمجتمع، تعيق جذرياً أي حراك معارض منظم.

> لم تعرف مصر منذ الخمسينيات إلا اقتناع الحاكم الفرد بقدرته على «الإنجاز»، من دون مؤسسات منتخبة

جانب ثان بالغ الأهمية، هو نزوع الحكم في الحالة العربية نحو شخصنة السلطة لدى الحاكم الفرد، وتركّزها في مجموعات صغيرة العدد حوله ذات مصالح متجانسة، وهذا ما يختلف عن خبرات عالمية معاصرة لانهيار الحكم السلطوي في أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية، بعد أن تتحوّل الاختلافات والصراعات داخل النخب الحاكمة إلى قاطرة التغيير.

عنصر ثالث بالغ الأهمية أن الخطابات الرسمية لا تعدم القدرة الإقناعية التي تخيف أغلبية المواطنين من طلب التغيير. وهنا يحمّل حمزاوي النخب السياسية جانباً رئيسياً من المسؤولية. ينتقد بشدة أداء النخب المصرية من كل التيارات بعد ثورة يناير، حيث انغمست في الخلافات البينية البعيدة عن مطالب الناس المعيشية، ما دفعهم إلى وعد بديل خادع، وهو ما حدث عبر التاريخ، كما بصعود الفاشية والنازية والبوتينية بدعم شعبي حقيقي في البداية. وأخيراً، يطرح رابطا بين استمرارية السلطوية وهيمنة ثقافة العنف الإقصائية على المجتمعات العربية، حتى بعيدا عن الجانب السياسي، حيث إنه لا إدارة سلمية للاختلاف في مجتمعاتنا، بينما تغيب أفكار قيمة الفرد أو المواطن أو الإنسان.

وعلى الرغم من هذا «الاستعصاء» ذي الأسباب الموضوعية، إلا أن الخوف لا يقتصر على المعارضين، بل يمتد إلى القائمين على «جمهورية الخوف» أنفسهم، فهم يعرفون أيضا وجود حدود قصوى لفاعلية القمع، لأن واقع غياب العدالة قد يجعل الشعوب تفاجئهم كما تحرّكت بعد عقود عام 2011، وفي حراكي 2018 في الجزائر والسودان. ولكن هذه الحقيقة ذاتها تدفع الأنظمة إلى مزيدٍ من القمع العشوائي. وهنا يتحدث حمزاوي، بمرارة واضحة، أن الصورة المثالية المتخيلة للمدافعين عن الديمقراطية، بوصفهم أبطالا «دون كيشوتيين» غير صحيحة، بل يصعب التغلب على شعورهم بالإحباط المستمر، سواء لأسباب عامة، كاستمرار توغل السلطوية، أو لأسباب خاصة، مثل لفظهم من الرأي العام نفسه، بسبب دعايات التخوين ونزع الوطنية، ووصولا إلى تعقب الأجهزة الأمنية لهم جسديا، ما يقضي على شعورهم الذاتي بالحرّية، ويغرس الخوف في المحيطين بهم من الأسرة والأصدقاء، وهو ما قد يؤدّي إلى تراجعهم عن مواقفهم بحثا عن شيء من الأمان، أو أن يتم زجهم في «الدائرة اللعينة من الرقابة الذاتية». وهنا يقدم حمزاوي قائمة من الاقتراحات التي لا تزعم تقديم الحل الوافي، مثل ضرورة الاعتراف الجماعي بحقيقة هزيمة الثورة، وبالوطأة النفسية والإنسانية لما يتعرّض له المدافعون عن الحريات، وضرورة العمل الجماعي، والمساندة المهنية، والابتعاد حد الاستطاعة عن الصراعات البينية، ومع ذلك الاستمرار في محاولة تكوين تجمعات سلمية وعلنية، تدفع إلى عمل تراكمي على المديين، المتوسط والطويل.

يختتم حمزاوي كتابه بحوار دار بينه وبين روائية كينية، ومعالج نفسي ترجع أصوله إلى ألمانيا الشرقية، جمعهم نقاش عن إحباطهم من مستقبل الإنسانية، في ظل ما نشهده من موجة سلطوية عالمية، حيث تصعد الشعبويات والعنصرية في أميركا وأوروبا، بينما تطرح سلطويات صاعدة، مثل روسيا والصين، نفسها نماذج بديلة عن الديمقراطية. ولكن تجارب التاريخ التي استعرضوها أيضا تؤكّد أن المجتمعات دائمة التغيير، وفرص خروج البلاد التي أنهكها الاستبداد أو تمكّن منها العنف من أزماتها أبدا لا تنعدم.

(كاتب مصري في لندن)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads